



## موجز السياسات 2030

استخدام نهج المساواة بين الجنسين إزاء العدالة  
الانتقالية في المنطقة العربية:  
الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بالمرأة



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة  
الاقتصاد  
ESCWA



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا  
ESCWA

## رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

## رسالتنا

بشَقْفٍ وعَزْمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،  
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.  
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2019/Brief.3  
18 September 2019  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## موجز السياسات 2030

استخدام نهج المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية  
في المنطقة العربية:  
الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بالمرأة



الأمم المتحدة  
بيروت، 2019

ملاحظة: شارك في تأليف موجز السياسات هذا كل من السيدة كيلسي وايز، المتدربة في الإسكوا؛ والسيدة ستيفاني شابان، المستشارة الإقليمية لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإسكوا؛ والسيد أكرم خليفة، المستشار الإقليمي لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإسكوا، تحت إشراف السيدة ندى دروزة، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين، والسيدة مهرباز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا. ومن أجل أي تعليقات، يرجى الاتصال مع [nada.darwazeh@un.org](mailto:nada.darwazeh@un.org).

19-00996

## المحتويات

### الصفحة

1	.....	مقدمة
		<u>الفصل</u>
2	.....	أولاً- المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية
3	.....	ألف- تقصي الحقائق
4	.....	باء- الملاحقة القضائية
6	.....	جيم- الإصلاحات المؤسسية
7	.....	دال- التعويضات
8	.....	هاء- المصالحة
9	.....	ثانياً- معالجة شواغل قضايا المساواة بين الجنسين في آليات العدالة الانتقالية
11	.....	ثالثاً- مشاركة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في آليات العدالة الانتقالية
13	.....	رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات بشأن السياسات

## مقدمة

العدالة الانتقالية هي مجموعة من العمليات الدامجة المكيفة حسب السياق، ترمي الى إسماع أصوات الضحايا، وتؤكد على مساواة الأفراد في الحقوق والمواطنة. وقد لجأت البلدان التي تتعافى من الصراعات أو من الأنظمة القمعية، على مدى القرن الماضي، إلى آليات العدالة الانتقالية لإعادة إرساء سيادة القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية. فانخرطت أوغندا، وأيرلندا الشمالية، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وكولومبيا، على سبيل المثال، بنجاح في عمليات العدالة الانتقالية للتعافي من انتهاكات الماضي، قبل السعي إلى تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي. وقد أثبتت العدالة الانتقالية قدرتها على مواجهة الماضي، وعلى الدفع نحو بناء مستقبل دعائمه متينة وآفاقه مشرقة أمام الدولة ومواطنيها.

وفي ضوء ما يحمله النزاع من آثار استثنائية على النساء والفتيات، تستفيد عمليات العدالة الانتقالية من نهج متكامل يراعي المساواة بين الجنسين تمام المراعاة، للتأكد من انخراط النساء على نحو مُجدٍ في تصميم هذه العمليات وتنفيذها. ويجب أيضاً على العمليات بعد النزاع والفترة الانتقالية أن تتصدى لأوجه عدم المساواة وجوانب الضعف التي يفاقمها إما النزاع أو تركه حكم قمعي، وينبغي لهذا الاعتبار أن يشكل إحدى ركائز الانخراط في مثل هذه العمليات. يتكفل نهج من هذا القبيل بإحفاق العدالة لكل امرأة تعرضت حقوقها للانتهاك، ويتصدى لأي إجحاف قائم على نوع الجنس لربما ساهم في النزاع، فيرسخ ربط العدالة الانتقالية بخطة عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن. وعلى البلدان أن ترى في تلك الفترات الانتقالية فرصاً لتعزيز رفاه النساء والفتيات وحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى مجتمع أكثر مساواة، وآخر الأمر إلى أمة مزدهرة. وفي المنطقة العربية، تدعو الاعتبارات السابقة إلى زيادة الدعم من المؤسسات، ولا سيما الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة القادرة على إتاحة الخبرات اللازمة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين على نحو شامل، وبناء شراكات قوية تدمج أصوات النساء.

تواجه بلدان عربية عديدة نزاعات مدمرة وفترات من التحول السياسي المعقد. وفي ضوء هذا الواقع، تمثل العدالة الانتقالية المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين خياراً وثيق الصلة بأوضاع بلدان عربية عدة تسعى إلى الانتقال من فترات تعمها الاضطرابات إلى إنماء مجتمعات مزدهرة. وليست العدالة مفهوماً غريباً عن المنطقة العربية، كما يتضح من الانتفاضات والثورات التي شهدتها المنطقة، وكما يتبين من تاريخها الحافل بالتحولات المجتمعية. وقد اضطلع عددٌ من البلدان العربية، كتونس وليبيا ومصر والمغرب واليمن، بعمليات عدالة انتقالية كانت نتائجها متفاوتة.

ويقدم موجز السياسات هذا مفهوم "العدالة الانتقالية" وأهم ما لها من آليات قد تؤثر على إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أو الانتقال السياسي. ويحاجج أيضاً بأن جهود العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار يجب أن تشمل شواغل قضايا المساواة بين الجنسين كما تشملها جهود مشاركة المرأة. ويدعو الموجز الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة إلى الاضطلاع بدور استباقي في ضمان دمج حقوق النساء والفتيات في آليات ما بعد النزاع ومسارات العدالة الانتقالية، وفي ضمان مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في هذه العمليات.

## أولاً- المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية

تعرف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركباً من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة"<sup>1</sup>. ويمكن لآليات العدالة الانتقالية أن توقف دورات العنف المدمرة التي تعوق التنمية المستدامة<sup>2</sup>. وترتبط العدالة ارتباطاً وثيقاً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، التي تدعو إلى "عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتُلبي فيه احتياجات أشد الفئات ضعفاً"<sup>3</sup>.

تعزز عمليات العدالة الانتقالية شرعية المؤسسات وجدارتها بالثقة، وتحد من انعدام الثقة بين أفراد المجتمع، ومن التهميش والفساد، كما تنشر المساواة بين الجنسين<sup>4</sup>. ولذلك، تسنح في آليات العدالة الانتقالية فرصة لتلبية متطلبات أهداف التنمية المستدامة التي تركز على رفاه الناس الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. وقد تكون أكثر آثار العدالة الانتقالية مباشرة تلك التي ترتبط بتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، لأنها ترمي إلى تقليص "فجوة العدالة"، أي عدم القدرة على توفير العدالة للناس والمجتمعات خارج نطاق حماية القانون. وتحقق العدالة الجماعية ذلك بدعم سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والمؤسسات الشاملة، علاوة على الحد من العنف والفساد<sup>5</sup>. كما تساهم العدالة الانتقالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. فيمكن للبلدان، بفعل اتباع نهج يراعي المساواة بين الجنسين في مجمل أبعاده، أن تتقدم على مسار تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتشمل أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة: الهدف 3 الذي يسعى إلى أنماط العيش الصحية، والرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها، وتعزيز الصحة البدنية والعقلية؛ والهدف 4 الذي يرمي إلى ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف؛ والهدف 10 المتعلق بالحد من عدم المساواة في الدخل وزيادة الشمول الاقتصادي<sup>6</sup>.

وتشير خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال قرارات محددة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الإطار 1)، مباشرة إلى آليات العدالة الانتقالية وتدبيرها، كاعتماد استراتيجيات وبرامج وتشريعات للتخفيف من حدة العنف ومنعه، وتنفيذ الحماية والتدابير العقابية، وضمان الانتصاف، ووضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات، والتكفل بمنع تكرار العنف.

1 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع: تقرير الأمين العام، S/2004/616. <https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/PCS%20S%202004%20616.pdf>

2 World Bank, *World Development Report 2011: Conflict, Security and Development*, 2011. [https://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/WDR2011\\_Full\\_Text.pdf](https://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/WDR2011_Full_Text.pdf)

3 Task Force on Justice, *Justice for All: Challenge Paper for the First Meeting of the Task Force on Justice*, 2018. [https://docs.wixstatic.com/ugd/6c192f\\_12c2f80b9751498ab30ec4de0378766a.pdf](https://docs.wixstatic.com/ugd/6c192f_12c2f80b9751498ab30ec4de0378766a.pdf)

4 Working Group on Transitional Justice and SDG16+, *On Solid Ground: Building Sustainable Peace and Development after Massive Human Rights Violations*, 2019. [https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ\\_Report\\_WG-TJ-SDG16+\\_2019\\_Web.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_WG-TJ-SDG16+_2019_Web.pdf)

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه.

## الإطار 1- العدالة الانتقالية وخطة العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن

- القرار 1325 (2000): يشدد على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف، ويؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة استثناء تلك الجرائم من أحكام العفو والتشريعات ذات الصلة، حيثما أمكن؛
- القرار 1820 (2008): يلاحظ أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن تشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو فعلاً منشئاً لجريمة تتعلق بالإبادة الجماعية؛ ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تمتثل لما عليها من التزامات بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن هذه الأعمال، لضمان تمتع كافة ضحايا العنف الجنسي، ولا سيما النساء والأطفال، بالحماية المتكافئة بمقتضى القانون والمساواة في فرص اللجوء إلى العدالة؛ ويشدد على أهمية الحيلولة دون إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب؛
- القرار 2122 (2013): يسلم بضرورة بذل مزيد من الجهد لكفالة أن تتصدى تدابير العدالة الانتقالية للانتهاكات والتعديبات التي تمس الحقوق الإنسانية للمرأة وأن تعالج الآثار المتغيرة التي تلحق بالنساء والفتيات من جراء تلك الانتهاكات والتعديبات ولمسألة النزوح الاضطرابي وحالات الاختفاء القسري وتدمير البنى التحتية المدنية؛
- القرار 2106 (2013): يلفت الانتباه إلى أهمية وضع نهج شامل للعدالة الانتقالية في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاعات، يشمل النطاق الكامل للتدابير القضائية وغير القضائية، حسب الاقتضاء.

وقد تراكمت لدى بلدان عديدة خبرة في مجال العدالة الانتقالية، وقد اعتمدت كل منها نهجاً خاصاً بها. وبعد أن دعمت الأمم المتحدة تنفيذ برامج العدالة الانتقالية في أكثر من 20 بلداً، حددت منشوراتها ودراساتها ذات الصلة مجموعة من الآليات سيتطرق إليها التالي<sup>7</sup>، وأوصت بتنفيذها عبر نهج متكاملة وتكميلية تصمّم حسب السياق، ويعمم منظور المساواة بين الجنسين على كافة مراحلها<sup>8</sup>.

### ألف- تقصي الحقائق

عمليات تقصي الحقائق تتيح للبلدان التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال لجان تقصي الحقائق، ولجان التحقيق، وغيرها من آليات الكشف عن الحقائق. هذه الآليات هي هيئات تحقيق غير قضائية، تحدد أنماط العنف المرتكبة في الماضي، وتكشف عن أسباب هذه الأحداث المدمرة وتبعاتها. وتعمل هذه الهيئات في إطار ولايات محددة تحديداً ضيقاً ومصمّمة في سياق مجتمعي محدد، وترتكز على مشاورات وطنية، مع إشراك الضحايا ومنظمات المجتمع المدني<sup>9</sup>. وتكشف مشاركة الجمهور عن احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، ما يمكّن البلدان من تصميم استراتيجيات مناسبة وذات سياق محدد بشأن العدالة الانتقالية.

7 Human Rights Council, Annual Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General: Analytical study on human rights and transitional justice, 6 August 2009, A/HRC/12/18, para. 4. <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/149/18/PDF/G0914918.pdf?OpenElement>

8 United Nations Security Council, The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies: Report of the Secretary-General, S/2004/616. [https://digitallibrary.un.org/record/527647/files/S\\_2004\\_616-EN.pdf](https://digitallibrary.un.org/record/527647/files/S_2004_616-EN.pdf)

9 المرجع نفسه، الفقرة 8.

علاوة على ذلك، تمنح العملية التشاورية الضحايا، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، الفرصة لإضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجية المعتمدة<sup>10</sup>.

وقد شهدت بلدان عربية تجارب إيجابية في تقصي الحقائق في إطار عمليات العدالة الانتقالية، ولكن بقدر متفاوت من مراعاة قضايا الجنسين في العمليات والتوصيات. ففي المغرب، أنشئت لجنة الإنصاف والمصالحة بموجب مرسوم ملكي في كانون الثاني/يناير 2004، بولاية مدتها أقل من سنتين. وتتمثل ولاية اللجنة في التوصل إلى حقيقة انتهاكات ارتكبت في الماضي، خلال "سنوات الرصاص" (1956-1999)، وتقديم تعويضات للضحايا والأسر، والتوصية بتدابير للحؤول دون وقوع الانتهاكات في المستقبل. تألفت اللجنة من 17 مفوضاً (من بينهم امرأة)، ونظرت في أكثر من 22,000 طلب، وأجرت تحقيقات، وعقدت جلسات استماع عامة في جميع أنحاء المغرب اشتملت على إفادات الضحايا<sup>11</sup>. وأنشئت في تونس هيئة الحقيقة والكرامة عام 2014 من أجل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة، أو أولئك الذين تصرفوا باسمها، بين عامي 1955 و2013. وأسندت إلى الهيئة ولاية مدتها أربع سنوات مع إمكانية تمديدتها لمدة سنة واحدة. وقادت اللجنة رئيسة، إلى جانب ثمانية مفوضين (ثلاثة منهم من النساء)، وحتى نهاية ولايتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، تلقت 62,720 شكوى والتماساً، وعقدت 49,654 جلسة سرية<sup>12</sup>.

تُعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي أنشئت في أواخر التسعينات، قصة نجاح. ورغم ما يشوبها من عيوب، تمثل نموذجاً للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم. أخذت اللجنة إفادات من نحو 20,000 ضحية، واعترافات من 7,000 من الجناة بشأن مظالم عنصرية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت خلال حكم الفصل العنصري. وشجعت الضحايا والجناة والمجتمع المحلي على العمل معاً بروح من التفاهم لمواجهة الماضي وتسليط الضوء على الحقيقة، وهو ما اعتبرته لجنة الحقيقة والمصالحة ضرورة لا بد منها للمصالحة وإعادة توحيد البلد وتعزيز الثقة. ويتبين من الدراسات أن كافة المجموعات الثقافية والإثنية الرئيسية الثلاث في جنوب أفريقيا، هي الخوسا والأفريكان والإنكليز، اعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة فعالة في الكشف عن الحقيقة<sup>13</sup>. وبعد ما يقرب من 50 عاماً من العزل العنصري الوحشي، ساعدت لجنة الحقيقة والمصالحة الدولة في إرساء سردية وطنية موحدة، وبناء الاستقرار السياسي، وتعزيز السلام بين شعب جنوب أفريقيا.

## باء- الملاحقة القضائية

تهدف مبادرات الملاحقة القضائية إلى ضمان محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن ممارسة الولاية القضائية على هذه

---

Human Rights Council, Annual Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General: Analytical study on human rights and transitional justice, 6 August 2009, A/HRC/12/18, para. 43

<https://www.ictj.org/our-work/regions-and-countries/morocco> 11

<http://www.ivd.tn/?lang=en> 12

Jay A. Vora and Erika Vora, The effectiveness of South Africa's Truth and Reconciliation Commission: Perceptions of Xhosa, Afrikaner, and English South Africans, *Journal of Black Studies*, vol. 34, No. 3, p. 308, 2004

الجرائم<sup>14</sup>. ولذلك، تسعى أي استراتيجية مستدامة للعدالة الانتقالية إلى تطوير القدرات الوطنية على الملاحقة القضائية. وكذلك، قد تكون البلدان الخارجة من سنوات الصراع غير قادرة على إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية الفعالة، أو غير راغبة في ذلك. وفي مثل هذه الحالات، قد تمارس المحاكم الجنائية الدولية أو الخاصة ولاية قضائية مشتركة. وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه مبادرات الملاحقة القضائية، يجب أن تستند إلى التزام واضح بمكافحة الإفلات من العقاب، وتركيز الاهتمام على احتياجات الضحايا، والامتثال للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة<sup>15</sup>.

في تونس، عهدت المادة 8 من القانون الأساسي رقم 53 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، والصادر في عام 2013، لهيئة الحقيقة والكرامة بنقل الجرائم الخطيرة إلى دوائر قضائية متخصصة لديها الولاية القضائية للنظر في الانتهاكات الواسعة النطاق أو المنهجية لحقوق الإنسان، بما فيها القتل العمد، والاعتصام وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإعدام دون ضمانات المحاكمة العادلة<sup>16</sup>. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2018، أحالت الهيئة 260 قضية إلى 13 غرفة جنائية متخصصة في النظام القضائي التونسي، أنشئت للنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي 1955 و2013<sup>17</sup>.

ويمكن للملاحقات القضائية أن تشمل المحاكم المحلية، أو الدولية، أو مزيجاً من الاثنين معاً. وقد تعاملت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التابعة للأمم المتحدة، مع جرائم الحرب التي وقعت خلال النزاعات التي شهدتها منطقة البلقان في تسعينات القرن الماضي. ووفرت المحكمة، في الفترة بين عامي 1993 و2017، منبراً للضحايا وصفوا من خلاله الأوهال التي تعرضوا لها أو شهدوها، وآلية لمحاسبة من يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن تلك الفظائع. والمهم في هذا السياق هو أن النزاع في يوغوسلافيا السابقة شكّل سابقة دولية من حيث الإقرار بالعنف والاسترقاق الجنسيين أثناء النزاع المسلح، والتحقيق فيهما.

ومن ناحية أخرى، اعتمدت رواندا نهجاً أقرب إلى المحلية في سعيها إلى تحقيق العدالة في أعقاب ما شهدته من جرائم الإبادة الجماعية في عام 1994. واستكمالاً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لجأ البلد إلى آلاف محاكم غاكاكا المجتمعية، لمساعدة المحاكم الوطنية في ملاحقة العديد من المشتبهين في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. غير أن محاكم غاكاكا تعرضت للانتقاد بسبب إساءة تطبيق العدالة والفساد والمخالفات الإجرائية. ولا تخلو هذه الانتقادات من جوانب من الصحة، ورغم ذلك توفر محاكم غاكاكا درساً في دمج تقاليد حل النزاع المحلية مع منظومة قانونية حديثة، وتمثل هذه المحاكم، بتصميمها وغايتها، تجربة في العدالة التصالحية، فلم

---

United Nations Economic and Social Council, *The Updated Set of principles for the protection and promotion of human rights through action to combat impunity*, 8 February 2005, [E/CN.4/2005/102/Add.1](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G05/109/00/PDF/G0510900.pdf?OpenElement), Principle 20.

Human Rights Council, *Annual Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General: Analytical study on human rights and transitional justice*, 6 August 2009, [A/HRC/12/18](https://www.ohchr.org/Documents/Countries/TN/TransitionalJusticeTunisia.pdf), para. 19.

16 القانون الأساسي رقم 53 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، والمؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013. <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/TN/TransitionalJusticeTunisia.pdf>

Amnesty International, *Gafsa uprising & transitional justice: trials must not stop at being symbolic*, 4 October 2018. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/gafsa-uprising-transitional-justice-trials-must-not-stop-at-being-symbolic/>

تتدخل الدولة فيها مباشرة، ما عزز مساعي محاكم غاكاكا إلى إعادة الوكالة القانونية والتمكين إلى الضحايا والمجتمعات المحلية.

### جيم- الإصلاحات المؤسسية

الإصلاحات المؤسسية ضرورية للحؤول دون تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وبناء السلام المستدام، وإعادة بناء الثقة بين الضحايا ومؤسسات الدولة<sup>18</sup>. ويجب تحويل المؤسسات العامة التي ساعدت على إدامة الصراع إلى مؤسسات عادلة ومنصفة تحمي حقوق الإنسان وتعزز ثقافة احترام سيادة القانون. والحاجة أشد إلحاحاً إلى الإصلاح في قطاعي العدالة والأمن، وذلك لإرساء تقاليد للمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويمثل الزخم الذي تولده المراحل الانتقالية فرصة حاسمة للمؤسسات للانخراط في الجهود الوطنية الرامية إلى إحلال سلام أكثر استدامة وأوسع انتشاراً. ويمكن للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، بوصفها عناصر لا تتجزأ من المشهد المؤسسي للبلد، أن تحفز العمل وتضمن سماع أصوات المرأة طوال العملية الانتقالية.

في أعقاب الانتفاضات والثورات العربية، شهد كل من مصر وليبيا والمغرب وتونس واليمن ضغوطاً لإجراء إصلاحات دستورية، كخطوة أولى ضرورية نحو الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية. وفي سياق هذا التوجه، أصبحت حركات الإصلاح الدستوري منابر للتصدي لأوجه عميقة الجذور لعدم المساواة بين الجنسين<sup>19</sup>. وصرحت بلدان عربية عديدة بالتزامها بالمساواة بين الجنسين باعتمادها للأطر الدولية، وقد يؤدي ذلك دوراً محورياً في جهودها من أجل العدالة الانتقالية<sup>20</sup>. فتونس، مثلاً، أتبعته سحب جميع تحفظاتها بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2011، بإصدار دستور جديد في عام 2014، يكرس العديد من حقوق المرأة، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. في عام 2017، وفي سياق الحماسة للإصلاح التشريعي والإصلاحي التي تلت الثورة، أقر البرلمان التونسي قانوناً يجرّم التمييز والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. والمغرب أيضاً سحب جميع تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2008. وأطلق، بعد انتفاضات عام 2011، إصلاحات قانونية عدة، تشمل إقرار دستور جديد يوفر ركائز متينة لمزيد من التقدم على مسار المساواة بين الجنسين وإحقاق الحقوق الإنسانية للمرأة: فتكرس المادة 19 منه مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وتنص على إنشاء هيئة لدفع التقدم على هذا المسار. وأصلح المغرب أيضاً القانون الانتخابي بتحديد حصة تزيد التمثيل السياسي للمرأة.

وأما مصر، فقد أرست دساتيرها السابقة الأسس، ولكن الدستور الجديد الصادر في عام 2014 حول الحماسة الثورية للتغيير إلى تأكيد للمساواة بين الجنسين. فتدعو المادة 11 منه، مثلاً، إلى تعيين النساء ودون

---

Human Rights Council, *Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights*: 18  
*Analytical study focusing on gender-based and sexual violence in relation to transitional justice*, 30 June 2014,  
<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/068/34/PDF/G1406834.pdf?OpenElement>, para. 57.

Rangita de Silva de Alwis, Anware Mnasri and Estee Ward, *Women and the making of the Tunisian constitution*, *Berkeley Journal of International Law*, vol. 35, No. 1, p. 92, 2017.  
[https://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2758&context=faculty\\_scholarship](https://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2758&context=faculty_scholarship)

Stephanie Chaban, *Addressing violence against women through legislative reform in States transitioning from the Arab Spring*, *Gender in Human Rights and Transitional Justice*, Ed. John Lahai and Khanyisela Moyo, New York: Palgrave Macmillan, p. 116, 2018.

تميز في مناصب سياسية عليا، بما في ذلك في السلطة القضائية، وإلى التمثيل المتساوي للمرأة في البرلمان. وتلزم المادة الدولة بالتصدي للعنف ضد المرأة. وفي اليمن، كان مؤتمر الحوار الوطني، الذي استمر من آذار/مارس 2013 إلى كانون الثاني/يناير 2014 كجزء من جهود المصالحة في الأزمة اليمنية، تجربة أخرى للعدالة الانتقالية في المنطقة. ومن بين أعضاء المؤتمر البالغ عددهم 565، بلغت نسبة النساء 30 في المائة. وأسفر المؤتمر عن وضع وثيقة كان من المفترض أن يستند الدستور الجديد إليها. وتقر مسودة الدستور بمكانة النساء كمواطنات على قدم المساواة مع الرجال، وكأفراد مستقلين، كما تعطيهم حصة نسبتها 30 في المائة من مناصب صنع القرار؛ إلا أن هذه المسودة يكاد اليوم يطويها النسيان.

## دال- التعويضات

تتوخى برامج التعويضات جبر الضرر الناجم عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وذلك بتوفير مجموعة من الفوائد المادية والرمزية للضحايا تشمل إحياء ذكرى الأحداث الماضية والاحتفاء بها. ويؤكد قرار الجمعية العامة 60/147 حق الضحايا في الانتصاف والجبر<sup>21</sup>، وينص القانون الدولي على أشكال مختلفة من الجبر لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مثل الرد والتعويض والترضية وإعادة التأهيل. وقد أظهرت التجربة أن نجاح برامج جبر الضرر هي التي تُصمَّم بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما الضحايا<sup>22</sup>. وبالإضافة إلى المساعدة المادية، يمكن أن تقدم الدولة المساعدة النفسية والتدابير الرمزية للضحايا بإقامة النصب التذكارية العامة، بما في ذلك المواقع التاريخية والآثار ومواقع الضمير<sup>23</sup> والمتاحف؛ ومشاريع الفنون العامة؛ والمناسبات التذكارية. تعتبر هذه المبادرات عناصر حاسمة للعدالة الانتقالية، تحفظ ذكرى الضحايا بين عموم الناس، وتزيد الوعي الأخلاقي بانتهاكات الماضي لتلافي تكرارها<sup>24</sup>.

وساعدت المساعي في المغرب، كالفعاليات العامة لإحياء الذكرى، على زيادة الوعي بتجارب النساء خلال سنوات الرصاص، والانتهاكات التي ارتكبتها النظام السابق. واتخذت هذه الفعاليات شكل نقاشات أبرزتها الصحافة، وركزت على كيفية مواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان من خلال صور مختلفة للعدالة

---

General Assembly resolution 60/147, Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and 21  
Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International  
Humanitarian Law, 16 December 2005. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/remedyandrepairation.aspx>

Human Rights Council, Annual Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and 22  
Reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General: Analytical study on human rights and  
transitional justice, 6 August 2009, A/HRC/12/18, para. 28

23 وفقاً لتعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "النصب التذكارية العامة" هي تمثيلات مادية أو أنشطة تذكارية تتعلق بالأحداث السابقة وتقام في الأماكن العامة. وهي مصممة لإثارة ردود فعل محددة، تشمل الاعتراف العام بالحدث أو بالأشخاص المتضررين؛ أو التأمل الشخصي والحداد؛ أو مشاعر الفخر أو الغضب أو الحزن بشأن الوقائع السالفة؛ أو الرغبة في تعلم المزيد عن الأحداث أو الفضول حول الماضي. "مواقع الضمير" هي نصب تذكارية عامة تعبّر عن التزام محدد ببرامج المشاركة الديمقراطية التي تحفز الحوار حول القضايا الاجتماعية الملحة، وتتيح فرصاً للانخراط العام في تلك القضايا. وللمزيد، يمكن الاطلاع على ICTJ, Memorialization and Democracy: State Policy and Civic Action, p. 1, 2001. [https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Memorialization-Democracy-2007-English\\_0.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Memorialization-Democracy-2007-English_0.pdf)

ICTJ, What Is Transitional Justice? p. 1, 2009. <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-24>  
.Transitional-Justice-2009-English.pdf

الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين<sup>25</sup>. وشهدت تونس، بعد عام 2010، تركيزاً مماثلاً على إحياء الذكرى والاحتفاء بها، خصوصاً فيما يتعلق بتوثيق تجارب إساءة المعاملة التي عانت منها النساء تحت نظام بن علي<sup>26</sup>. وفي شيلي مثلاً على هذه الجهود، هو البرنامج الشامل لتعويض ضحايا نظام أوغوستو بينوشيه الدكتاتوري العسكري، الذي أتاح خصوصاً برامج فرعية يتجاوز نطاقها التعويض المالي، يعطي للمستفيدين المؤهلين الحق في الحصول على معاش شهري موزع على سنوات عدة، ومنح دراسية تعليمية لأولاد المختفين حتى سن 35 عاماً، والإعفاء من الخدمة العسكرية، والأولوية في الحصول على خدمات مجانية تقدمها الدولة للرعاية الصحية النفسية والبدنية وصُممت خصيصاً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وثمة مبادرات تذكارية ورمزية أيضاً، كالساحة التذكارية والضريح المنسوب في المقبرة العامة في سانتياغو<sup>27</sup>. وفي عام 2015، وسّع الكونغرس في شيلي نطاق التعويضات، وأقر تسديد مبلغ يدفع مرة واحدة للسجناء السياسيين وضحايا التعذيب أثناء فترة النظام الدكتاتوري. وقد واجهت عملية العدالة الانتقالية في شيلي تحديات عدة، ولكن برنامج التعويضات الذي وُضع في إطارها مثلاً على توجيه التعويضات لتركز على إعادة التأهيل وتوفير الخدمات المستدامة لتحسين معيشة الضحايا وأسرهم.

## هاء- المصالحة

المصالحة هي مجموعة من العمليات التي تنطوي على بناء العلاقات أو إصلاحها، وكثيراً ما يكون ذلك في أعقاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وقد تُحْدِث على الصعيد الفردي أو الشخصي أو الاجتماعي والسياسي أو المؤسسي<sup>28</sup>. وعلاوة على ما تتطلبه المصالحة من ترتيبات سياسية شاملة، فهي تدفع نحو وضع مبادرات تفي بالحقوق المُلزِمة قانوناً في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار وضمانات عدم التكرار<sup>29</sup>. وحتى تكون المصالحة مقبولة، يجب ألا تتمخض عن تجاهل الماضي، وإنكار معاناة الضحايا، وإخضاع المطالبة بالمساءلة وجبر الأضرار لمفهوم مصطنع للوحدة الوطنية<sup>30</sup>. وقد تسهم في تحقيق ذلك أنشطة من قبيل الوساطة في النزاعات، والشفاء من الصدمات، والحوار المجتمعي، والمشاريع الإنمائية المشتركة، وتوثيق الوقائع التاريخية، والاعتذارات العامة<sup>31</sup>.

---

ICTJ, Morocco Still a Model for Justice in MENA, but Questions Remain, 2016. 25

<https://www.ictj.org/news/morocco-still-model-justice-mena-questions-remain>

26 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني لـ "أصوات الذاكرة". <https://voicesofmemory.tn/>

ICTJ, The Series of Reparations Programs in Chile, 2008. [http://pmg-assets.s3-website-eu-west-](http://pmg-assets.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/docs/110331ictj.pdf) 27

[1.amazonaws.com/docs/110331ictj.pdf](http://pmg-assets.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/docs/110331ictj.pdf)

Paul Siels, The place of reconciliation in transitional justice, *ICTJ Briefing*, p. 1, 2017. 28

<https://www.ictj.org/publication/reconciliation-transitional-justice>

29 ملاحظات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، السيد بابلو دي غريف، بشأن اختتام

زيارته الأخيرة إلى سري لانكا، 11 نيسان/أبريل 2015.

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15820&>

ICTJ, *Transitional Justice Handbook for Latin America* (Brasilia and New York: Brazilian Ministry of Justice 30

.Amnesty Commission), p. 51, 2011

Paul Siels, The place of reconciliation in transitional justice, *ICTJ Briefing*, p. 10, 2017. 31

<https://www.ictj.org/publication/reconciliation-transitional-justice>

ويتباين مفهوم المصالحة كثيراً بحسب السياق المطروح. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تمحورت المصالحة على تصور ديني، وعلى مبدأ أبونتو الأفريقي الأخلاقي الذي يؤكد على الإنسانية المشتركة بين كافة البشر للتوصل إلى مفاهيم إطارها أوسع حول الشفاء من آثار الانتهاكات وتحقيق الوئام في المجتمع. وفي شيلي، ركزت المصالحة على التغلب على الانقسامات في المجتمع، وشمل ذلك بناء مزيد من الثقة بين المواطنين في مؤسسات العدالة القانونية والجنائية. وفي كندا، وبعد إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 2008، اعتذر رئيس الوزراء هاربر علناً عن منظومة المدارس الداخلية التي رسخت آثار الإبادة الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية في البلد. وفي السياق الكندي أيضاً، شملت جهود المصالحة التعرف على تاريخ الشعوب الأصلية، والحفاظ على علاقة تقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب الأصلية وغير الأصلية.

وما ثمة دليل يُذكر في المنطقة العربية على بذل جهود ترعاها الدولة للمصالحة كجزء من عملية العدالة الانتقالية، مع أن هذه العملية ينبغي أن تكون نتيجة حتمية لدى اعتماد النهج المذكورة سابقاً، وتنفيذ نواتجها على نحو بناء.

### ثانياً- معالجة شواغل قضايا المساواة بين الجنسين في آليات العدالة الانتقالية

يتحمل الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة والنظم الاستبدادية كل من الرجال والنساء والفتيان والفتيات، ولكن بدرجات متفاوتة تتوزع على نحو غير متساو بين الجنسين. وقد عانت النساء والفتيات، تاريخياً، من أشكال مختلفة من العنف، ولا سيما منها الجنسي والقائم على نوع الجنس. وأنواع التمييز القائمة على نوع الجنس الموروثة من الماضي تؤدي دوراً هاماً يتفاقم أثناء النزاع وبعده، وقد تتعرض النساء والفتيات للمخاطر الجسدية، علاوة على مساسها بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ولأن تجارب النساء والفتيات فريدة، في هذا السياق، لا بد من شمول أصواتهن، وعلى نحو مجدٍ، في عمليات العدالة الانتقالية. فآليات العدالة الانتقالية نطاقها ضيق، وكثيراً ما تخفق في معالجة أوجه عدم المساواة والضعف الهيكلية الناجمة عن النظم السائدة أثناء الحروب أو خلال فترات الحكم الاستبدادي، والتي تؤثر على النساء بدرجة أكبر من الرجال، ويترتب على ذلك آثاراً طويلة الأمد تمس بحقوق الإنسان<sup>32</sup>.

وتمثل الأوضاع في فترة ما بعد الصراع وما بعد الاستبداد فرصة حاسمة لتفكيك المعايير والممارسات التي تميز بين الجنسين، ولتعزيز المساواة أثناء الفترة الانتقالية وبعدها. فتظهر فرص جديدة لإعادة تصميم هيكل ومؤسسات تعتمد إصلاحات لمفهوم سيادة القانون تلائم الجنسين، وتشمل صياغة دستور جديد وإصلاح قطاع الأمن. ونتيجة إعادة هيكلة هذه المؤسسات فرصاً لتعزيز إدماج المرأة. وإن كان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تتحقق في دولة، فلا بد من إدماج المرأة، فالبلدان التي تتساوى فيها النساء مع الرجال في الحقوق أكثر ازدهاراً وأمناً من غيرها.

وبدلاً من العودة إلى الوضع السابق، ينبغي على البلدان أن تسعى جاهدة إلى تعزيز رفاه الجميع، بمن فيهم النساء. فانخراط النساء على نحو مجدٍ في عمليات العدالة الانتقالية يدعم اعتراف الدولة بالمرأة كمواطنة متساوية في الحقوق. وإيلاء الأولوية لأصوات النساء قد يُفضي إلى تحول المجتمع، وتيسير الانتقال المستدام نحو استقرار الإدارة الرشيدة وسيادة القانون، ومنع تكرار الممارسات والانتهاكات القديمة. ومن المهم أن تُشرك الدول مجموعات متنوعة من النساء بغية استيعاب مختلف أبعاد تجارب المرأة وشواغلها، إذ يسهم ذلك في إعادة

بناء روح الثقة والتضامن بين الضحايا ومؤسسات الدولة، وهو شرط أساسي لا غنى عنه في بناء السلام الشامل بعد التبعات المدمرة الناجمة عن النزاع الواسع النطاق والقمع الاستبدادي. ويجب التصدي لانتهاكات حقوق المرأة وأوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس التي تديمها هياكل السلطة السابقة، وذلك من خلال مقاربة العدالة الانتقالية بمنظور يراعي المساواة بين الجنسين.

تمثل عملية السلام الكولومبية في هافانا نهجاً بنأاً للعدالة الانتقالية بعد النزاع، تُوخيت فيه قضايا الجنسين. فدمجت الوزارات الكولومبية المكلفة بولايات في العدالة الانتقالية عمل منظمات المجتمع المدني النسائية، واضطلعت بتنفيذ سياسات تراعي المساواة بين الجنسين قبل الشروع بمفاوضات السلام. وأثناء المفاوضات، أدى إنشاء لجنة فرعية تُعنى بشؤون الجنسين، وتخصيص حصة لمنظمات الضحايا إلى تحقيق مكاسب ملموسة للنساء في الاتفاقات النهائية، إذ نشطن في صياغة موادها. فكان، مثلاً، مؤتمر السلام هو الأول الذي يحظر صراحة العفو عن جرائم العنف الجنسي أثناء النزاع. وبينما تواصل كولومبيا مسيرتها، تُرسي هذه التطورات أسساً متينة للمساواة بين الجنسين.

وفي المغرب، كانت الدراسة حول الانتهاكات المرتكبة ضد النساء، والتي أُجريت بتكليف من لجنة الإنصاف والمصالحة، هي أول إقرار رسمي بتباين آثار العنف على الرجال والنساء<sup>33</sup>. وبين إدراج شهادات النساء في جلسات الاستماع المبنوثة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء سنوات الرصاص<sup>34</sup>. كما ألهمت عملية المفاوضات المناقشات العامة بشأن أفضل سبل معالجة العدالة بين الجنسين<sup>35</sup>، واستمر برنامج التعويضات في تحدي قوانين الميراث في المغرب إذ منح الزوجات تعويضات على أساس أدوارهن كشريكات حياة لضحايا تلك الفترة<sup>36</sup>، فشكّلت جهود اللجنة سابقة مهمة للجان تقصي الحقائق الأخرى.

وفي تونس مثلاً مهمٌ على اتباع نهج يراعي قضايا المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية في المنطقة العربية. إذ شُملت النساء في جميع مستويات عملية العدالة الانتقالية، وذلك بتخصيص حصص لمشاركة المرأة وتمثيلها في اللجان الفنية التابعة لهيئة الحقيقة والكرامة وما أجرته من مشاورات وطنية. وقدمت منظمات المجتمع المدني النسائية، بمشاركاتها المُجدية، دعماً للضحايا من خلال إطلاق حملات التوعية وجعل العملية، بمجملها، أسهل منالاً للنساء، وأكثر مراعاة لاحتياجاتهن. وقد ساعدت زيادة مشاركة المرأة على التعبير عن تجارب الضحايا من النساء، ووسع ذلك بدوره من نطاق الأضرار التي سعت منظومة العدالة الانتقالية في البلاد إلى معالجتها. وقد ساعد إقرار الهيئة بما تعرضت له النساء من أضرار اجتماعية واقتصادية على تغيير الإطار الفكري السابق الذي اعتبر النساء ضحايا للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس بالدرجة الأولى، وفرض ذلك على الدولة أن تتصدى لأوجه التفاوت الهيكلية التي أشعلت فتيل الثورة أصلاً<sup>37</sup>.

ICTJ and Foundation for the Future, Morocco: Gender and the Transition Process, p. 36, 2011. 33

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Gender-Transitional%20Justice-2011-English.pdf>

34 المرجع نفسه، الصفحة 25.

ICTJ, Morocco Still a Model for Justice in MENA, but Questions Remain, 2016. 35

<https://www.ictj.org/news/morocco-still-model-justice-mena-questions-remain>

36 المرجع نفسه.

Roslyn Warren and others, *Inclusive Justice: How Women Shape Transitional Justice in Tunisia and* 37

*Colombia*. The Georgetown Institute for Women, Peace and Security (GIWPS), p. 17, 2017.

<https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2017/08/Transitional-Justice.pdf>

## الإطار 2- نهجٌ يراعي قضايا المساواة بين الجنسين للتعامل مع الماضي في إيرلندا الشمالية

شهدت إيرلندا الشمالية، بين عامي 1968 و1998، نزاعاً طائفيًا عنيفاً، أطلق عليه أيضاً اسم "المشاكل" (The Troubles). وغاب عن اتفاق بلفاست/الجمعة العظيمة للسلام، الذي أبرم في عام 1998 وأنهى ذلك النزاع، نهجٌ يراعي بقوة قضايا المساواة بين الجنسين، فلم يشتمل الاتفاق على أي إشارة إلى تحسين أوضاع النساء في الحياة العامة إلا بعد دعوة لجنة المرأة في إيرلندا الشمالية إلى ذلك. واستناداً إلى هذه التجربة، ومع استمرار إغفال النساء في العمليات الأحدث التي تناولت إرث الماضي، اضطلعت مجموعة دمج قضايا الجنسين في إرث الماضي في عام 2015، وكاستجابة إلى المرحلة الانتقالية التي تشهدها إيرلندا الشمالية، بوضع مبادئ لقضايا المساواة بين الجنسين أثناء التعامل مع إرث الماضي. تؤثّق هذه المبادئ العشرة أهم وأفضل ممارسات ينبغي اعتمادها في المجتمعات المحلية التي تمر بمرحلة انتقالية، وتشمل إعطاء الأولوية لتمكين الضحايا من ملكية العملية، وصياغة استجابات محلية من القاعدة إلى القمة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، والتصدي للعقبات الهيكلية التي تحول دون شمول النساء. وهي تشجع على التركيز على تجارب الأفراد، وتناول تعقيدات تجاربهم، مع الحفاظ على منظور أوسع لنمط الأضرار التي وقعت على صعيد الأسرة والمجتمع والدولة ككل. وتوصي المبادئ بتعيين فريق يتألف من أفراد لديهم خبرة في قضايا المساواة بين الجنسين أو تجارب عاشوها ذات صلة بهذا السياق، يكرسون جهودهم للإشراف على إدماج منظور المساواة بين الجنسين في العمليات الانتقالية.

المصدر: Legacy Gender Integration Group, Gender Principles for Dealing with the Legacy of the Past, 2015. [https://www.ulster.ac.uk/\\_data/assets/pdf\\_file/0009/66285/Gender-Principle-Report-Sept-2015\\_Final-Version.pdf](https://www.ulster.ac.uk/_data/assets/pdf_file/0009/66285/Gender-Principle-Report-Sept-2015_Final-Version.pdf)

## ثالثاً- مشاركة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في آليات العدالة الانتقالية

يوصي إعلان ومنهاج عمل بيجين، بوصفهما خارطة طريق شاملة ومتفق عليها عالمياً لإعمال حقوق المرأة، بأن تُنشئ الحكومات آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة، تُعرف أيضاً باسم "الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة". يعرف إعلان ومنهاج عمل بيجين الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بأنها "الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة"<sup>38</sup>. وأما النتائج المتوخاة منها فهي "وضع السياسات التي تشجع النهوض بالمرأة، والترويج لتنفيذها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها، والدعوة، وتعبئة الدعم اللازم لها"<sup>39</sup>.

## الإطار 3- تعميم منظور المساواة بين الجنسين

"تعميم منظور يراعي المساواة بين الجنسين هو عملية تقييم الآثار المترتبة في أي قضية على الرجال والنساء، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات - وهو استراتيجية تضع شواغل المرأة والرجل في صلب عملية تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في كل المجالات، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتساوى المرأة والرجل في الاستفادة من هذه السياسات، ويتحقق الهدف النهائي وهو المساواة بين الجنسين".

المصدر: ECOSOC agreed conclusions 1997/2.

ويُتوقع من الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، أثناء فترات ما بعد النزاع وفترات الانتقال السياسي، أن تشارك في الجهود الوطنية المتصلة بإعادة الإعمار والإصلاح والعدالة الانتقالية من بين أمور أخرى. وقد

38 Beijing Declaration and Platform for Action, paras. 201 and 202

39 المرجع نفسه، الفقرة 196.

تؤدي هذه الأجهزة، شأنها شأن العديد من مؤسسات الدولة، دوراً حيوياً في تصميم عمليات العدالة الانتقالية وتنفيذها، بما في ذلك تعميم منظور المساواة بين الجنسين. كما قد توفر خبرة هامة من خلال التأثير على آليات العدالة الانتقالية والمشاركة فيها لضمان تطويرها وتنفيذها وتقييمها باستخدام منظور يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين ويتحدى أوجه عدم المساواة بينهما. ويمكن للآليات الوطنية تلك أن تنسق جهودها المتصلة بالعدالة الانتقالية مع مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك لجان تقصي الحقائق والمجتمع المدني. وهذا يوفر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من النساء منبراً يضمن شمول شواغلهم واحتياجاتهم في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والمراحل الانتقالية التالية للحكم الاستبدادي، وبما يتماشى أيضاً مع خطة العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن.

ومن الضروري، أثناء المراحل الانتقالية، اعتبار النساء والفتيات مشاركات نشيطات، لا متلقيات سلبيات لا حول لهنّ ولا صوت يذكر. كما يجب أن تتمتع مشاركتهم بالتمكين، فتساعد النساء والفتيات على تجاوز تجارب الأذى نحو آفاق كيانية جديدة يحدّنها هنّ لأنفسهنّ. ووفقاً للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه: يرحب، دون مشاركة نساء وفتيات من خلفيات مختلفة، أن ينحصر منظور المبادرات بتجارب الرجال للعنف، وشواغلهم، وأولوياتهم واحتياجاتهم المتعلقة بجبر الأضرار.

فيمكن للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أن تتيح مدخلاً يمهّد لهذه النقاشات، وأن تيسر وصول مجموعة متنوعة من النساء والفتيات إليها. وفي بعض الحالات، تتباين أوضاع الأفراد القانونية: فبعضهم مواطن في الدولة، وبعضهم الآخر لاجئ أو ملتمس لجوء أو مهاجر. ولذلك، على الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أن تلبي الاحتياجات المتقاطعة للمكونات النسائية، مع الاستمرار في التواصل معهن وتحديد توقعاتهن بما لا يعرض الفئات المحرومة لمزيد من الوصم أو الاستبعاد من العمليات. وبدون هذه المشاركة، تضيق على الضحايا فرصة لاكتساب شعور بالأهلية للتصرف قد يكون، في حد ذاته، من أشكال إعادة التأهيل المهمة، ولا سيما حين يبدأ الضحايا بالنظر إلى أنفسهم كطرف فاعل في التغيير الاجتماعي<sup>40</sup>.

كما يمكن للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أن تحوّل دون وقوع الانتهاكات في المستقبل عبر الانخراط مع مختلف أصحاب المصلحة في نقاش حول أسباب وتبعات انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن عوامل هيكلية تشمل التفاوت في توزيع النفوذ، والتمييز، وعدم المساواة في القانون والممارسة. ويمكن لذلك أن يشمل اقتراح إصلاحات قانونية وسياسية تتوخى المساواة بين الجنسين، أو الدعوة إلى تلك الإصلاحات. وبذلك، تتمكن الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة من منع تطبيع مختلف أنواع العنف في سياق فترات ما بعد النزاع والانتقال، وتساهم في بناء نظام سياسي أوسع شمولاً وأكثر إنصافاً للجنسين<sup>41</sup>.

ومن المهم أن تشارك النساء في المناقشات حول التعويضات، وأن تشارك في تصميم التعويضات وتنفيذها لضمان عدم استبعادها، سواء بموجب القواعد الرسمية للعمليات الانتقالية، أو بسبب الفشل في التنفيذ<sup>42</sup>. ولذلك،

---

Human Rights Council, *Report of the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences*, 23 April 2010, [A/HRC/14/22](#), paras. 29 and 31

41 المرجع نفسه.

Human Rights Council, *Report of the Special Rapporteur on truth and justice*, 14 October 2014, [A/69/518](#), paras. 70-71

ينبغي التشاور مع النساء بشأن ما يصلح لضمان مشاركتهن من حيث توقيت المشاركة ومنابرها وطرائقها. ويتعين على الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أن تتخذ تدابير عملية لحماية مشاركة المرأة.

### رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات بشأن السياسات

تُفذت في المنطقة العربية عمليات وآليات للعدالة الانتقالية، ولكن بنتائج متباينة. ومع المشاركة الكاملة للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، يمكن استخدام هذه العمليات والآليات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية.

لا يوجد "نموذجٌ واحدٌ يناسب الجميع" للعدالة الانتقالية. ولكن، ورغم ضرورة تكييف كافة عمليات العدالة الانتقالية بحسب السياقات المحلية، أفضت نتائج مسهبة توصلت إليها بحوث امتدت لعقود عدة إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد والممارسات الجيدة الدولية التي يمكن أن توجه الجهود الوطنية الرامية إلى التعامل مع الفترات الانتقالية وإرث الماضي. وتتطوي هذه المعايير والقواعد والممارسات، بطبيعتها، على المشاركة النشطة للنساء والفتيات، لأن النهج المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين يمكن أن تؤثر بطريقة جيدة على التحول البعيد الأمد في المجتمع.

وتدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى استجابة الدولة على نحو يراعي منظور المساواة بين الجنسين في عمليات ما بعد النزاع وإعادة الإعمار والتحول السياسي، بغية التصدي للأسباب الجذرية للعنف، والتعامل مع تجارب النساء أثناء النزاع، وتلبية احتياجاتهن المتعلقة بالعدالة والمساءلة. كما تدعو الإسكوا إلى تعزيز اضطلاع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بأدوار أكثر استباقية في التأكد من تعميم منظور المساواة بين الجنسين، وإيصال أصوات النساء على نطاق أوسع أثناء عملية آليات العدالة الانتقالية وضمها. ولذلك توصي الإسكوا باتخاذ التدابير السياسية التالية لإتاحة المشاركة المجدية للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في نهج يراعي قضايا المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية:

- دعم المشاركة النشطة للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في عمليات بناء السلام والعدالة الانتقالية، وبعبارة أخرى في لجان تقصي الحقائق، والملاحقات القضائية، والإصلاحات المؤسسية وجهود المصالحة، وذلك للتأكد من تعميم منظور المساواة بين الجنسين وشمول شواغل النساء والفتيات واحتياجاتهن. ويجب أن يشمل ذلك إنشاء أدوات مخصصة لتلك الآليات، تضمن دراسة آثار مختلف نواتج عمليات السلام والعدالة الانتقالية، موزعة بحسب نوع الجنس؛
- ضمان تمكين الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتهيئتها للتأثير على السياسات المتصلة بقضايا المساواة بين الجنسين على المستوى الحكومي، على النحو المبين في الهدف الاستراتيجي "حاء" من منهاج عمل بيجين. ويمكن تحقيق ذلك عبر إعطاء الآليات ولاية قوية، وتأمين ما يكفي من الموارد المالية والموظفين، وتوطيد الروابط مع المجتمع المدني، وتطوير آليات للمساءلة. من شأن الحضور

القوي على أرض الواقع وفي الحكومة أن يمكن الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة من بناء الثقة اللازمة للعمل مع النساء والفتيات بشأن المسائل المتصلة بالعمليات الانتقالية<sup>43</sup>؛

- تمكين الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة من دعوة جميع أصحاب المصلحة، الحكوميين وغير الحكوميين على السواء، وكذلك النساء والفتيات، من أجل إقامة روابط بين المعايير الدولية والحلول المحلية. ولتحقيق ذلك، يتعين على الآليات أن تتحلى بالمرونة والابتكار في إقامة هذه الروابط من خلال عقد اجتماعات جماعية وفردية مع النساء والفتيات، ومع قادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وعند القيام بذلك، يمكن للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أن تتأكد من تعميم احتياجات النساء والفتيات على جميع عمليات وآليات العدالة الانتقالية؛
- تعزيز نُظم العدالة الوطنية لتيسير التحقيق في العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس أثناء النزاع، ومقاواة مرتكبيه بما يتماشى مع المعايير الدولية وبالامتثال لمبادئ عدم التمييز. ضمان استخدام تعريف واسع النطاق للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والاستفادة منه عند المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها. إذا لم تكن النُظم الوطنية موجودة أو لا تملك القدرة على التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ينبغي ضمان تفاعل الدول مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية؛
- إعطاء الأولوية للانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان واعتمادها، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وأجندة المرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز إصلاح القوانين والسياسات الوطنية على نحو يراعي المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية. وينبغي لذلك أن يشمل الإطار القانوني والسياسات والبرامج المنفذة لضمان حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في سياق منع نشوب النزاعات وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن تضع هذه التشريعات والسياسات تدابير للوقاية والحماية تكفل الحقوق الأساسية للجميع، دون تمييز.

---

43 للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لمنعة الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في المنطقة العربية أثناء النزاع والفترات الانتقالية،

يمكن الرجوع إلى ESCWA, *Cultivating Resilient Institutions in the Arab Region: National Women's Machineries in* .Challenging Times, E/ESCWA/ECW/2019/4



